

نخبة رجال الأعمال في الجزائر محدّدات التشكل وتحديات البقاء
**The business elite in Algeria: the determinants of formation
and the challenges of survival**

د/ يحيى شريفى¹

¹ جامعة الجزائر 2، yahiaiskander146@gmail.com

تاريخ الاستلام: اليوم 2023/04/29 تاريخ القبول: 2024/01/08

Abstract:

Businessmen are seen as a social elite whose emergence has been linked to the emergence of modern society and the rules of the division of social labor as one of the elements of strength upon which states rely in advancing the pace of economic growth, and achieving multidimensional social development, especially in third world societies, which strive to catch up with the developed capitalist countries.

In this article, we discuss the study of a social class or group with a recent emergence and form in Algeria, and by that we mean the business elite, by exposing the problem of the emergence of the concept and its nature, and the theoretical trends that explain it, as we touch on the most important features and characteristics of this social group, Let us highlight from this the difficulty of reaching the stage of reproducing itself without relying on the state or away from it, as well as its inability in a harmonious and complete form to separate itself from the rest of the other social groups as an active elite proposing force in the economic arena.

Keywords:

Elite, Entrepreneur, Determinants, Challenges.

المؤلف المرسل: يحيى شريفى.

البريد الإلكتروني: yahiaiskander146@gmail.com

الملخص:

يُنظر لرجال الأعمال كنخبة اجتماعية ارتبط ظهورها بنشأة المجتمع الحديث وقواعد تقسيم العمل الاجتماعي كأحد عناصر القوة التي تركز عليها الدول في دفع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحقيق تنمية اجتماعية متعدّدة الأبعاد لا سيّما في مجتمعات العالم الثالث، التي تسعى جاهدة للحاق بركب الدول الرأسمالية المتقدّمة.

نتناول في هذا المقال، دراسة فئة أو مجموعة اجتماعية حديثة النشأة والشكل في الجزائر، ونقصد بذلك نخبة رجال الأعمال، وذلك بالتعرض إلى إشكالية نشأة المفهوم وماهيته، والاتجاهات النظرية المفسّرة له، كما نتطرق إلى أهم سمات وخصائص هذه الفئة الاجتماعية، لنبرز من ذلك صعوبة بلوغها مرحلة إعادة انتاج نفسها بدون الاعتماد على الدولة أو بعيدا عنها، وكذلك عدم قدرتها على الشكل المنسجم والكامل لتنفرد عن باقي الفئات الاجتماعية الأخرى كقوة اقتراح نخبوية فاعلة على الساحة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

النخبة؛ رجل الأعمال؛ المحددات؛ التحديات.

1. مقدمة:

نشأ مفهوم "رجال الأعمال" في أوروبا في منتصف القرن 19، مع ازدهار الرأسمالية وآلياتها وفلسفتها، وكمزاد طبيعي للهمجية الاستعمارية، فعندما بدأت أوروبا تدخل عصر الصناعة لم تكن الصورة واضحة تماما، وبدأ التوسع في إنشاء المصانع باعتبار أنها تمثل مدخلا سريعا للربح يفوق عائد الإنتاج الزراعي، مما أحدث تخمة إنشائية في المصانع ووفرة الإنتاج أدت إلى اتجاه الأبصار نحو دول الجنوب ذات الموارد الهائلة، ولا توجد بها وسائل حديثة للاستثمار والتنمية، وفي ظل الهجمة الاستعمارية التي وجهت لتهب ثروات دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية طفت على السطح فئات جديدة من التجار والأوروبيين الذين نقلوا جانباً كبيراً من أعمالهم واستثماراتهم إلى الدول المستعمرة، وأصبح يشار إليهم كفئة أكثر ثراءً ونفوذاً في المجتمعات الأوروبية، حيث لم يعد يطلق عليهم فقط لقب تجار كبار أو مستوردين، وإنما طرح عليهم مسمى "رجال الأعمال".

في الجزائر لم يستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع قبل نهاية الثمانينات بحكم التوجه الاشتراكي الذي انتهجته السلطة الحاكمة عادة الاستقلال، وتقلص مساحة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث كان اقتصاديو ما قبل هذه الفترة يطلق عليهم رجال الصناعة وذوو الأملاك... إلخ، ولم يبدأ استخدام مفهوم رجال الأعمال على نطاق واسع إلا بعد الانفتاح الاقتصادي في نهاية الثمانينات والتخلي نهائياً عن التسيير الاشتراكي، وبدأ المفهوم يستقر بقوة وتبلور ملامح منتسبيه خلال حقبة التسعينات، مع بداية الخطوات السريعة لبرامج إعادة الهيكلة وإعادة الجدولة، إلى جانب جملة من الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي استهدفت تفكيك القطاع العام وخصوصية المؤسسات، وهي الإصلاحات التي أنهت ثلاث عقود من التسيير الاشتراكي وتبنت الدخول في نظام الاقتصاد الحر.

وباعتبار هذه الفئة -رجال الأعمال- من نتاج إدخال العلاقات الرأسمالية للمجتمع الجزائري، فهم يشكلون نسبة هامة من الموردين أو المنتجين المتعاونين مع الرأسمال الأجنبي في مشاريع صغيرة أو متوسطة، ومع قطاع الدولة العمومي وشبه العمومي، وقد ارتبطت هذه الفئة بعملية الخصخصة وبيع شركات القطاع العام، ونشأة المدن الصناعية الجديدة.

علقت آمال كثيرة على هذه النخبة خلال العقدين الماضيين في دعم عملية الإصلاح الاقتصادي والدفع بوتيرة النمو، وتفعيل آليات التسوّق، قدّمت لها الحكومة كل الإعفاءات والتسهيلات، إلّا أنّ ذلك لم يشفع للجزائر إمكانيّة الدخول في اقتصاد فعليّ قائم على المنافسة، وخلق الثروة، وتحقيق توازنات اقتصادية للدخل الوطني.

2- ماهيّة نخبة رجال الأعمال:

يشير هذا المفهوم إلى ظاهرة اجتماعية ملحوظة، هي افراز للحضارة الحديثة ولنسق العلاقات الرأسمالية القائمة، ويأخذ هذا المفهوم نصيبه من الاهتمام في النظريات التي تبنت في تفسير الأحداث الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص، وهو في نفس الوقت يظهر في الفكر السياسي بصيغة عقائدية وأيديولوجية في النزاع بين الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية. وينتشر بشكل واسع في المبادئ التي لها غرض عقائدي واضح، حيث يعتبر محل رفض واستهجان لدى اليساريين والبروتستانت، في حين يكون محل قبول وعند أصحاب الرؤية الليبرالية.

وإذا ما أردنا إيجاد تعريف علمي محدّد لرجال الأعمال، فإنّ الأمر ليس من السهولة بمكان، وذلك بالنظر إلى اختلاف معايير التعريف ما بين الثروة وإدارة الأعمال والسعي إلى الربح، إلى جانب المسؤولية الوطنية والأخلاقية، وهي معايير قد لا تنطبق كلّها أو بعضها على كثير من رجال الأعمال، سنحاول أن نسوق بعضاً منها من أجل استجلاء الصورة أكثر على هذه الفئة، والمتمثلة في نخبة رجال الأعمال.

يقترن مفهوم رجل الأعمال في غالب الأحيان بمفهوم الرأسمالي أو رب العمل، وعرف "ماركس" الرأسمالي " بأنّ يظهر بصفته شاريًا في سوق البضائع والعمال، فيتحوّل نقده إلى بضاعة، ويقوم باستهلاك هذه البضاعة بطريقة إنتاجية ويحوّلها إلى بضاعة ذات قيمة أكبر، ويعود الرأسمالي إلى السوق بصفته بائعا لهذه البضائع فتتحوّل بضاعته إلى نقد.⁽¹⁾

أمّا " التعريف الأمريكي لرجال الأعمال فيشير إلى أنّ رجل الأعمال هو صاحب رأس المال القادر على الإدارة والابتكار والوجود المميّز في مجال عمله، وفي التعريف اللاتيني يشير رجل الأعمال إلى منطقة المركز العصبي، وهو رجل الأعمال النزيه ودوره في حركة الحياة المركزية في الدولة، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم المناطق في دوائر المركز العصبي من حيث آليته وأهميته..... ورجل الأعمال هو الذي يكتسب الوعي بضرورة العمل في مجتمع يسعى إلى التغيير، وليس العمل من أجل تطوير ثروته وأنشطته الكثيرة".⁽²⁾

يقصد برجل الأعمال أيضا الصانع الذي يحصل على المواد الأولية ثمّ يقوم بتصنيعها وبيعها بقيمة أكبر في السوق، وأحيانا يقصد برجال الأعمال فئة كبار الأغنياء تميزا لهم عن ذوي الثروات القليلة والمتوسطة، ويتسع مفهوم رجال الأعمال في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس أو يملك نشاطا تجاريا أو صناعيا يعتمد فيه على رأسماله الخاص، وعموما، فإنّ مفهوم رجال الأعمال يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي، وبين إمكانية التأثير على صناعة القرار في المجتمع اعتمادا على النفوذ الاقتصادي والسياسي.

في مجال العلوم الاجتماعية، هناك أيضا خلاقات عديدة بين الباحثين حول تعريف مفهوم رجال الأعمال، وحول وحدة التحليل الأساسية التي يمكن استخدامها في مجال التعريف، وهل هي المؤسسات أو المنظمات التي يقوم رجال الأعمال بتأسيسها للتعبير عن أفكارهم، ولبلورة المصالح التي يتبنونها ويدافعون

عنها؟ أم هي الوسائل والآليات التي يستخدمها هؤلاء لتحقيق مطالبهم سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم قانونية؟ وبصفة عامة يمكن القول من واقع الخبرات المختلفة لرجال الأعمال في كلّ من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، أنّ رجال الأعمال عادة لا يشكلون طبقة اجتماعية متجانسة ومتبلورة ومتماسكة، كما لا يمكن القول بأنّهم بأنهم يعبرون عن نخبة اجتماعية واحدة، بل عن نخب أو شرائح اجتماعية متعدّدة، وربما يكون الوصف الأكثر قدرة من الناحية التفسيرية هو ذلك الذي ينظر إلى رجال الأعمال كمجموعات أو عصب اجتماعية متعدّدة ومتفاوتة من حيث القوة التنظيمية والاقتصادية ومجالات وآليات النفوذ السياسي، كما تبدو أوجه الاختلاف الذي يصل إلى حدّ التعارض والتنافس بين هذه المجموعات الاجتماعية بفعل تباين ميادين النشاط الاقتصادي، خدما كان أم تجاريا أم إنتاجيا، وما إذا كان معظم هذا النشاط الاقتصادي موجّها إلى الداخل أم يهدف إلى التصدير أم يستند بالأساس إلى الاستيراد من الخارج.

غير أنّ هناك عنصر على قدر من الأهميّة في تكوين وتطور جماعات رجال الأعمال، والذي يتمثل في الدولة، باعتبارها المؤسسة الأكثر حضورا في عمليات ومسارات التطوّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنخبة رجال الأعمال. وفي هذا الصدد، نذكر ما جاء في كتاب "رايت ميلز" "نخبة السلطة"، والتي تعرّض فيه إلى دراسة النخبة في المجتمع الأمريكي، حيث صنّفها إلى ثلاث النخب تتفاعل فيما بينها، وتكمّل كل منها الأخرى، حتّى وعن بدت في الظاهر متناقضة فيما بينها، وهذه النخب الثلاث هي:

- النخبة الاقتصادية: وتضمّ رؤساء الشركات وأثريائها.

- النخبة السياسية: وتضمّ القادة السياسيين في الحكم أو في المعارضة.

- النخبة العسكرية: وتشمل القادة العسكريين لمختلف الأسلحة.

وانتهى إلى تماسك وتشابه الأصول الاجتماعية لأعضاء هذه النخب،

مؤكّدا على أنّها ترتبط فيما بعلاقات اجتماعية عائلية وشخصية جدّ حميميّة.

من بين التعريفات المقدّمة لرجال الأعمال هو اعتبارهم " جماعة أو مجموعة من النّاس يجمع بينهم عنصر العمل في مجال الأعمال الخاصة، أو ميدان السوق، فهم إمّا منتجون أو وسطاء أو وكلاء أو ملاك، يشتغلون في إدارة الشركات لى اختلاف أنواعها"⁽³⁾. وهذه الصفات فإنّ رجال الأعمال قد ينخرطون في منظمات أو روابط متعدّدة بتنوّع المصالح والأنشطة الاقتصادية قد تكون سياسية أو مهنيّة أو ثقافيّة، وقد لا ينضم البعض منهم إلى هذه المنظمات والروابط ويقتصرّون على إدارة نشاطهم في مجال السوق فقط، وبعضهم قد ينضم إلى أحزاب سياسية، في حين لا يفضل آخرون ذلك.

بالإضافة إلى تساؤل آخر هام عن حدود العلاقة بين البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية ومفهوم رجال الأعمال، وهل يمكن لرجال الأعمال أن يشكلوا نواة لهذه الطبقة أم لا؟

ذلك أنّ "مفهوم البرجوازية يشير إلى إطار نظري مركب يمكننا من التفسير والتنبؤ نظرا لطابعه التجريدي، أي معرفة توجهات وتوقعات هذه الطبقة، وكذا الطريقة التي يعمل بها النظام الرأسمالي ونوعية علاقة الدولة بهذه الطبقة، وعلاقة الدولة بالمجتمع عموما"⁽⁴⁾.

بينما يعبر مفهوم رجال الأعمال عن المستوى العملي الملموس، حيث أنّ رجال الأعمال هم الذين يشتغلون بمشاريع اقتصادية بغرض الحصول على عائد تجاري أو ربح، سواء كان هؤلاء يملكون المشروعات أو يديرونها، وقد لا يهتم رجال الأعمال بتكوين طبقة برجوازية متجانسة ومستقلة عن جهاز الدولة أو حريصة على توظيفه بالكامل في خدمتها، وإنّما قد يركزون أساسا على التمتع بتسهيلات ومزايا ضريبية وتشريعية وقانونية واقتصادية كمجموعات متفرقة، لذلك غالبا ما تنسج رموز هذه النخبة علاقات اجتماعية ذات روابط قوية مع رجال السلطة

للحصول على هكذا امتيازات، رغم أنّ توجهاتها السياسية في كثير من الأحيان غير واضحة المعالم.⁽⁵⁾

من الناحية الإجرائية يمكن تعريف نخبة رجال الأعمال بأنّها فئة اجتماعيّة تمكن أفرادها عن طريق التجارة أو الصناعة أو السياسة... الخ من تكوين ثروات، بحيث أصبحوا أرقاما مهمة في الحياة الاقتصادية، وغالبا ما يوصفون بأنّهم أصحاب المشاريع والاستثمارات وهم الذين يشكّلون القطاع الخاص، لما يمتلكونه من رؤوس أموال ومن أسهم في البورصات وعقارات ووسائل الإنتاج... الخ، وهم يتجمّعون في نوادي أو اتحادات حرفية مثل الغرف التجارية والاتحادات المهنية، وقد تطوّر نفوذ هذه الفئة على الصعيد العالمي، حيث أصبحت تتحالف مع السياسيين لتحقيق مصالحها الشخصية كما بيّنته دراسة "رايت ميلز" عن نخبة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق جماعات الضغط التي يؤسسونها، ولقد اتّسع نفوذهم في عصر العولمة، بحيث أصبحت شركاتهم عابرة للحدود والقارات وأصبح يطلق عليها الشركات متعدّدة الجنسيات.

3- الاتجاهات المفسّرة لنشوء نخبة رجال الأعمال:

في الدراسات المعاصرة في العلوم الاجتماعية يسود اتجاهين نظريين رئيسيين تناولا طبيعة التكوين الاجتماعي الخاص بنخبة رجال الأعمال وعلاقتهم بالدولة ونظام الحكم، أحد هاذين الاتجاهين هو الاتجاه الليبرالي الحداثي الذي ينطلق من نظرية التحديث الغربية، أمّا الاتجاه الآخر فيستند على النظام العالمي كوحدة تحليل أساسية وعلاقات وآليات التبعية التي تحكم مسارات تطور النظام العالمي والإقتصادات الدولية.

3-1- المنظور الليبرالي الحداثي:

ينظر هذا الاتجاه إلى رجال الأعمال لا كطبقة متميزة بذاتها، وإنما كفئة من بين الفئات الحديثة، أو بالأحرى الفئة التي تقوم بقيادة حركة التحديث وقوى التحديث في المجتمع، وترتبط هذه الفئة أساسا بالنظام الرأسمالي، باعتباره

النظام الاقتصادي الحديث الذي يتميز بالتركيز على عنصر الكفاءة الاقتصادية، أي كفاءة تعبئة وتشغيل الموارد وتنمية الثروة والعائد من هذه الموارد.

و"هناك محددات لدراسة فئة رجال الأعمال لدى هذا الاتجاه من أهمها عامل المكانة الاجتماعية وليس الطبقة، والذي يتعلّق أساسا بمدى الهيبة التي يكفلها الموقع من الاجتماعي، ذلك أنّ ذوي المكانة العليا ينحون إلى المحافظة على النسق الاجتماعي القائم والقبول بالتغيير التدريجي، بينما تحيل الفئات الوسطى إلى التغيير الجذري والثوري.

وهناك محدّد آخر هو مستوى التعليم وامتلاك الثقافة العلمية الحديثة، والذي يتحلّى في انتقاء وتفضيلات الأيديولوجيات والأحزاب السياسية، فالمنظور الليبرالي يعتبر أنّ الأكثر تعليمًا يفضّل الانفتاح الليبرالي والتسامح في ميدان السياسة، بما يعني تشجيع النظام الديمقراطي، وذلك على خلاف الفئات الأقلّ تعليمًا، وهناك أيضًا محدّد الثروة، فالأغنياء عادة ما يرتبطون أكثر بأحزاب وايديولوجيات معيّنة تزواج بين المحافظة والتحديث، في حين يتّجه الفقراء إلى تفضيل الأيديولوجيات أو الأحزاب التي تُعنى أساسا بحاجاتهم الاقتصادية وتأكيد قيم اجتماعية كالعدالة والمساواة في توزيع الثروة الاجتماعية".⁽⁶⁾

ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أنّ التفضيلات السياسية لا تتحد أو تتشابه أو تتجانس في ظل المؤشرات سالفة الذكر، خاصة وأنّ الثروة مثلا لا تعني احتكار التعليم لدى فئة معيّنة، كما قد لا يكون الأثرياء هم الأكثر تعليمًا، ولا الأفضل مكانة، ومن هنا، وعلى الرغم من أنّ عناصر الثروة والمكانة والتعليم تمكّن رجال الأعمال من اكتساب قسط هام من النفوذ والتأثير السياسي، إلّا أنّها قد لا تصل إلى حدّ تمكين رجال الأعمال من الفوز بغالبية الأصوات في النظام الديمقراطي بالضرورة، إذ قد يحدث أن تقع السلطة السياسية في يد الأغلبية، وأن تستخدم هذه السلطة بطريقة توازن الثروة الاقتصادية التي يحوز رجال الأعمال النسبة

الأكبر منها. وفي أحيان أخرى قد لا يشعر رجال الأعمال النسبة الأكبر منها. وفي أحيان أخرى قد لا يشعر رجال الأعمال بحاجة ملحة للمشاركة في الممارسة السياسية، وينشغلون بدلا من ذلك بالمسائل التجارية والمالية.

يصنّف هذا الاتجاه نخبة رجال الأعمال ضمن الأنساق السوسيو مهنية المرموقة، حيث ترتّب مع الفئة الأولى التي تتكوّن من مجموعة من الموظفين الذين ينتمون اجتماعيا إلى أصحاب المهن الحرة ومديري ومالكي المؤسسات التجارية الواسعة ومتعددة النشاطات، وتندرج هذه الفئة، فئة وسطى، وهي التي تضم أشخاص متوسطي الحال، يعيشون ظروفًا حياتية متوسطة، وتشمل هذه الفئة الإطارات المتوسطة ومستخدمي القطاع العام والخاص. والتجار الصغار والحرفيين، أمّا الفئة الأخيرة ضمن الأنساق السوسيو مهنية فهي التي تشمل على مهن العمال اليدويين الذين لا يملكون وسائل إنتاجهم، سواء كان عملهم دائما أو مؤقتا، كعمال النقل وعمال الأشغال العمومية والفلاحين الموسمين.

ويعتقد أنصار الاتجاه الليبرالي أنّ رجال الأعمال عادة ما يلجؤون في الفترات الانتقالية أو حقبة التطور الأولى إلى محاولة الاستفادة من الموارد والامتيازات التي تمنحها الدولة عموما والنظم السلطوية أو الأبوية، خصوصا وأنّ الدولة بدورها تضطلع بدور رئيسي في البناء الاقتصادي والصناعي عبر احتضان مجموعة مختارة من رجال الأعمال، ومن ثمّ يرى أنصار هذا الاتجاه الليبرالي أنّ ميل رجال الأعمال لمساندة نظم استبدادية وتسلطية لا يعبر عن اتجاه عام ومستمر لدى هؤلاء، وأنّ تبنيهم لهذا التأييد كان وليد فترة أزمة تاريخية وانتقالية.⁽⁷⁾

2-3- منظور التبعية:

يذهب منظور التبعية إلى القول بأنّ منطق ومسار التطوّر والتوسّع التاريخين لرأسمالية المراكز الصناعية الغربية لم يسهل نمو طبقة رأسمالية متبلورة في بلدان العالم الثالث، ولم يترك أمامها إلاّ خيارات محدودة لعلّ أهمها تحقيق النمو الصناعي في ظل آليات التبعية في البلدان ولدواعي المواجهة والصراع

مع الاتحاد السوفياتي، إبان الحرب الباردة كما هي الحال بالنسبة لكل من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، وصارت مجموعات الرأسماليين مرتبطة ارتباطاً تابعاً للشركات متعددة الجنسيات، واقتصردول الدولة على الوساطة بين الشعوب بالداخل والمراكز الرأسمالية الغربية.

إنّ الخاصيّة الأساسية التي يتّسم بها البناء الاجتماعي-السياسي في مجتمعات العالم الثالث حسب هذا المنظور، هو أنّه بناء متخلّف تابع، محكوم بنمط معيّن لتقسيم العمل الدولي.

"إنّ التنمية والتخلّف وجهان لعملة واحدة، إنّ ما نراه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية في مجتمعات العالم الثالث، ما هي إلاّ نتاج التوسّع الرأسمالي وللتطوّر التاريخي للنظام العالمي، فقد عمل هذا النظام على طول تاريخه على استخلاص فائض القيمة من المجتمعات التي تقع خارج نطاقه، ونقلها إلى العالم الرأسمالي، ويؤدي ذلك إلى تطور القلة التي تمتلك هذا الفائض وتخلّف الكثرة التي تنتجه، ويقع الاستقطاب بين المركز والتابع، بحيث أصبح كل شيء في التتابع يحدّد من خلال نظام عالمي، وهي علاقة ثلاثية بين المركز والتتابع وأشباه التتابع، لكل منها وظيفة ضمن التقسيم الدولي للعمل"⁽⁸⁾

"إنّ تخلّف هذا الجزء من العالم حسب "بول بارات" هو نتيجة لنمو وتقدّم أخرى من العالم، أدّى التوسّع الرأسمالي في بلدان العالم الثالث إلى نمط رأسمالي متقدّم، لأنّ فائض القيمة يتم نقله إلى العالم الرأسمالي المتقدّم، ومن ثمّ ازدهار هذا المركز في مقابل ركود وتخلّف التتابع التي تدور في فلكه. إذا كان البناء التابع المتخلّف هو بناء رأسمالي بالضرورة، فإنّ ذلك يقوم على فهم جديد للرأسمالية بأنّها علاقات السوق المتبادلة التي يتمّ من خلالها نقل الفائض من التتابع إلى المركز، إنّ النمط السائد في النظام العالمي ما هو إلاّ نمط يهدف إلى الربح داخل سوق داخلية"⁽⁹⁾

حسب منظور التبعية دائماً، فإنّه لا بدّ من تلازم التراكم النقدي والعمل المأجور جنباً إلى جنب لكي يمكن الحديث عن نمط إنتاج رأسمالي وعليه فإنّ البورجوازية التابعة ليست بورجوازية حقيقية، بحيث يمكن أن تقوم بدور في التنمية الاقتصادية وفي الثورة الديمقراطية السياسية كما فعلت نظيرتها في الغرب، وإنّما هي بورجوازية تابعة تقوم بدور أساسي في تدعيم حلقة التبعية والتخلّف.

كما أنّ الدولة هي الأخرى في البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات التابعة ينظر إليها على أنّها مؤسسة إنتاج اقتصادية تربط السوق العالمية بالاقتصاد الوطني، وتؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الداخل.

4- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لرجال الأعمال في الجزائر:

باعتبار أنّ فئة رجال الأعمال هي نتاج لنسق العلاقات الرأسمالية ولمنطق الاقتصاد الحرّ، وتنامي دور القطاع الخاص، فإنّ ذلك يحتمّ علينا في الحالة الجزائرية الإشارة إلى العلاقة الجدلية بين الدولة والاقتصاد، فقد نشأت الدولة في الجزائر من تناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية موروثية من الاستعمار، وجاءت الدولة منذ الاستقلال لتفرض نفسها على مجتمع منك ومحطّم جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري إضافة إلى حرب التحرير، وهذا تحت مبرر التحديث والتطوير، هما المهمتان الأساسيتان للدولة وسيظهر لاحقاً أنّ النتائج لم تكن في مستوى الأهداف، ولا حتّى في مستوى الوسائل المستخدمة ولا الجهود المبذولة، فعوضاً أن نشهد تنمية مجتمعية عن طريق الدولة، شهدنا نموّاً للدولة ذاتها ولهيكلها وصلاحياتها على حساب المجتمع.

في الجزائر يشكل حضور الدولة ودورها المركزي في الاقتصاد بدون منافس علامة بارزة بحكم طبيعته الريعية الأحادية الجانب، سواء كان ذلك في الفترة الاشتراكية، أو فترة ما بعد تأميم كل وسائل الإنتاج والتبادل الأساسيّة منذ سنوات الاستقلال الأولى، فكلّ الأنشطة الاقتصادية تديرها الدولة، بما فيها ما تبقى من أنشطة خاصة، ذلك أنّ الرأسمال المحلي مرتبط إلى حدّ كبير بالدولة.

كما أنّ نمو القطاع العام منذ الاستقلال بصورة حصرية في بعض القطاعات، لم يمنع من تواجد نمو قطاع خاص محلي، خاصيته الأساسية هو أنّه تكون وتطور وتدعم ضمن النظام الاقتصادي المهيمن وتحت ظل الدولة وبفضلها، وهو ما جعل القطاع الخاص مرتبط بالدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية، حيث أصبح شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل أجهزة الدولة لتجاوز التنظيم والحصول على الصفقات والامتيازات والرخص، ولم يقتصر ارتباط القطاع الخاص بالدولة على الجانب التنظيمي والقانوني والتشريعي، بل تعداه إلى الاقتصادي، فتطور طلب السوق المحلي ومستوى الحماية والصفقات العمومية. جعلت أهم جوانب علاقة القطاع الخاص مع الدولة تلخص في حيازة أكبر جزء من هاته الصفقات، وهو الأمر الذي مكّنه من تحقيق أرباح هامة جعلته يفكر في التوسع والانتشار المحلي، حيث نمت فئة من المقاولين وأصحاب المشاريع الذين تعود أصولهم إلى تجار وحرفيين تحولوا إلى صناعيين، بالإضافة إلى فئة أخرى هي فئة إدارات المؤسسات والإدارات العمومية، التي تشكل بيروقراطية إدارية رفيعة إلى جانب البيروقراطية العسكرية، وهي فئات اختارت الخوض في الاستثمار في قنوات وقطاعات تدرك -بحكم مسارها- طرق سيرها، وهو الأمر الذي يظهر الارتباط المتعدد والعلاقات التفضيلية التي تجمع القطاع الخاص بالدولة وأعوانها علاقات ريعية رعوية وزبائية، كما هي تجسيد مادي لرأسمال من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

لا نملك في الجزائر- على الأقل من الناحية الأكاديمية- إحصاءات دقيقة عن المحدّدات الاقتصادية لرجال الأعمال، لا سيّما من حيث المؤشرات التالية: حجم المشروع، رأسمال أو رقم المبيعات، قطاع النشاط، ميدان النشاط، شكل الملكية.... الخ، غير أنّ ما يلاحظ من خلال معطيات الساحة الاقتصادية المحلية والسوق المحلي، هو أنّ الطابع الغالب على نشاط رجال الأعمال هو العمل في

النشاط التجاري والمقاولاتي، وعموماً يمكن تلخيص القطاعات التي ينشط فيها فئة رجال الأعمال على النحو التالي:

➤ قطاع الأعمال الذي يعمل في التجارة، ويمثل فيه المستوردون نسبة عالية.

➤ قطاع متعدّد النشاط.

➤ قطاع خدماتي.

➤ قطاع ناشط في ميدان الصناعة.

➤ قطاع ناشط في ميدان الزراعة.

من بين السمات الأخرى لنخبة رجال الأعمال في الجزائر، هو أنّ النمط العائلي ما زال يسيطر على غالبية مشروعات القطاع الخاص من حيث الشكل القانوني للملكية، وهو أمر لا تنفرد به جماعات رجال الأعمال في الجزائر، حيث يسيطر الطابع العائلي أيضاً على عديد من البلدان الصناعية. بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، مع الإشارة إلى وجود بعض المؤسسات التي تكون فيها الملكية شراكة بين مجموعة مساهمين مثل القنوات التلفزيونية والأندية الرياضية.

كما أنّه في كل الأنظمة الرأسمالية بصفة خاصة، وفي كل الأنظمة الأخرى بصفة عامة، تمثل نخبة رجال الأعمال نمطا اجتماعيا متميّزا يحصل على أعلى الامتيازات الماديّة، ويحتل موقعا رياديا ضمن سلّم التراتب الاجتماعي، ممّا يعزّز مكانتها الاجتماعية ونفوذها السياسي، وتشكل فئة المقاولين وأصحاب المهن الحرة أهم مجموعة داخل نخبة رجال الأعمال، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي يمثّل نسبة معتبرة في الاستثمار الخاص.

ويفضّل رجال الأعمال التعامل مع الدولة كأطراف تشترك معها في الأهداف الاقتصادية العامة وخصوصا هدف ما يسمى التحرير الاقتصادي ودفع وتيرة النمو الاقتصادي، كما تفضّل الدولة الاستماع إلى مطالبهم والاستعانة بهم في المفاوضات مع الدول الغربية

والمؤسسات المالية الدولية، ويظهر جلياً تشجيع الدولة لمناخ الأعمال الخاص، بسبب رأسمالية الدولة التي تركزت أكثر في العقدين الماضيين من حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث صارت الحكومة تفكر وتعمل كقطاع خاص، وليس استجابة لضغوط رجال الأعمال. كما شهدت الفترة نفسها- تنامي الصلات والعلاقات الاجتماعية الوثيقة بين عدد من كبار رجال الأعمال وكبار مسؤولي الدولة، أظهرت فيما بعد ارتفاعاً قياسياً في بنية الفساد السياسي، حيث أصبحت الحدود الفاصلة بين المال والسياسة غامضة.

إنّ انخراط عدد ليس بالقليل من كبار مسؤولي الدولة في علاقات وروابط زبونية وفسادة وغير مشروعة مع بعض من كبار رجال الأعمال، أسهم في تشويه سمعة العديد من رجال الأعمال المتوسطين والصغار والذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية والتجارية والصناعية بعيداً عن ممارسات الفساد والتحايل على القوانين.

5-الخاتمة:

على الرغم من المزايا والإعفاءات والتسهيلات العديدة التي أعطتها الدولة لرجال الأعمال والمستثمرين من خلال القوانين والقرارات الاقتصادية والمالية والتجارية، وعلى الرغم من مراهنة الحكومة على دور رئيسي للقطاع الخاص في حلّ مشكلات البطالة ونقص فرص العمل وضعف الإنتاجية وقلة حصة الصادرات، فإنّ مجموعات رجال الأعمال لم تحقّق سوى القليل خصوصا فيما يتعلّق بالأهداف ذات الطابع الاستراتيجي مثل تطوير الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي كميّة ونوعية الصادرات، ويمكن القول أنّ أحد أهم مقومات هذا الدور الذي أعطته الدولة للقطاع الخاص، هو ما يرتبط بضرورة تطوير مجتمع رجال الأعمال نفسه من حيث رفع القدرات الاقتصادية والثقافية لهذا المجتمع، كما لا يزال تغيب عنها تصوّر واضح للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الجزائري.

وبغض النظر عن التحليلات اليسارية عن ضعف وانتهائية رجال الأعمال، فإنّ العديد من المدافعين عن الرأسمالية والقطاع الخاص يقرّون بفشل النموذج الرأسمالي الذي انتهجته الجزائر مطلع تسعينات القرن الماضي في تطوير الأداء الاقتصادي، وذلك لغياب خطة محدّدة بشأن التحوّل لاقتصاد سوق حقيقي من جهة، والطابع المركزي للدولة في الاقتصاد من جهة أخرى، جعلها تتبع سياسات تقدم على المحاباة والشعبوية في رسم البرامج الاقتصادية.

ختاما علينا أن نشير إلى حداثة تكوين نخبة رجال الأعمال في الجزائر وإلى ضرورة عدم إغفال البعد التاريخي في فهم بنيتها وتحليل مسارها، والذي من أهم معطياته هو أنّ هذه النخبة ارتبطت ارتباطا تاريخيا بالدولة، وسعت إلى مواردها ومصادر الدعم المالي والتشريعي التي قدّمتها أجهزة الدولة المختلفة لهذه النخبة.

الهوامش:

- (1) مصطفى هني. المعجم الاقتصادي والتجاري "انجليزي-عربي". مكتبة لبنان. ط1. بيروت. 1985. ص114.
- (2) سعاد عبد الرحيم. الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري. القاهرة. مركز البحوث الاجتماعية والجنائية. بحث مقدّم في المؤتمر السنوي الخامس: التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما. 2003.
- (3) محمد السيد سعيد. رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان. سلسلة دراسات حقوق الإنسان - 8- مركز القاهرة لحقوق الإنسان القاهرة. 2001. ص18.
- (4) المرجع نفسه. ص 18-19.
- (5) علي بيومي. دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. د.ط. دار الكتاب الحديث. القاهرة. 2004. ص12.
- (6) محمد السيد سعيد. مرجع سابق. ص35-36.
- (7) المرجع نفسه. ص37.
- (8) برهان غليون، سمير أمين. عولمة الثقافة وثقافة العولمة. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط2. 2002. ص72-73.
- (9) أحمد زايد. البناء السياسي في الريف المصري. دار المعارف. القاهرة.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أحمد زايد. البناء السياسي في الريف المصري. دار المعارف. القاهرة. 1981
- 2- برهان غليون. سمير أمين. عولمة الثقافة وثقافة العولمة. دار الفكر المعاصر. ط2. بيروت، 2002.
- 3- برهان غليون. مجتمع النخبة. سلسلة دراسات الفكر العربي. معهد الانماء العربي. بيروت. 1986.
- 4- سعاد عبد الرحيم. الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري. مركز البحوث الاجتماعية و الجنائية " بحث مقدم في المؤتمر السنوي الخامس المنعقد تحت عنوان " التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما. القاهرة. 2003
- 5- علي بيومي. دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. د.ط. دار الكتاب الحديث. القاهرة. 2004.
- 6- محمد السيد سعيد. رجال الأعمال. الديمقراطية وحقوق الانسان. سلسلة دراسات حقوق الانسان-8. مركز القاهرة لحقوق الانسان. القاهرة. 2001
- 7- مصطفى هني. المعجم الاقتصادي والتجاري- انجليزي/ عربي. مكتبة لبنان. ط1. بيروت. 1985
- 8- ناصر جابي. الانتخابات-الدولة و المجتمع. دار القصة للنشر. الجزائر. 1999.
- 9- ناصر جابي. الجزائر-الدولة و النخب. منشورات الشهاب. الجزائر. 2008.